إغاثة الأمة بكشف الغمة

إغاثة الأمة بكشف الغمة
تقي الدين المقريزي
طبعة جديدة : ٢٠٢٠
رقم الإيداع : ٧٥٤٦ / ٢٠٢٠
ISBN 978-977-6739-34-5
١١٢ ص ، ٢٠ سم

الناشر: الحسناء للنشر والتوزيع
{جميع الحقوق محفوظة ©}
التوزيع لجميع أنحاء العالم
إضافة للنشر والتوزيع
الإسكندرية
ج ٠ م ٠ ع

غلاف وإخراج فني: أمير مصطفى

إغاثة الأمة بكشف الغمة

"تاريخ المجاعات في مصر"

تقي الدين المقريزي

إضافة
للنشر والتوزيع

ولد تقي الدين أحمد بن على المقريزى في القاهرة عام ٧٧٦هـ/١٣٦٥م ونشأ بها نشأة دينية علمية وتتلمذ على مجموعة من كبار علماء وشيوخ عصره الذين عجت بهم القاهرة فحفظ القرآن الكريم وعرف النحو والفقه والتفسير والحديث وبعض العلوم.

ولم يكتفى بالأخذ عن شيوخه بالقاهرة بل ارتحل في طلب العلم إلى الشام ومكة ليعود بعدها ليستقر في القاهرة وتولى فيها الحسبة والخطابة والإمامة عدة مرات.

وتوفى في القاهرة عام ٨٤٥هـ /١٤٤١م بعدما ترك العديد من الكتب الهامة التي صارت اليوم أهم مراجع الفترة التي شهدها وجعلته بلا منازع مؤرخ الدول الإسلامية فى مصر.

من بين تلك الكتب على سبيل المثال: (البيان والأعراب فيمن دخل مصر من الأعراب)و(عقد جواهر الاسفاط فى أخبار مدينة الفسطاط) و(أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا)و(السلوك لمعرفة دول الملوك)وكتابه الأشهر (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار)المعروف بالخطط.

وذلك الكتاب بين يديك الذي يستعرض فيه تاريخ المجاعات في مصر.

الناشر

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. الحمد لله، مصرف الأمور بحكمته، ومجريها كيف يشاء بقدرته، أنعم على قوم فأوقفهم على ما خفى من بديع صنعته، ووفقهم لا تباع ما درس من شريعته، وآثارهم بياناً وحكماً، وألهمهم معارف وعلماً، وأيدهم فى أقوالهم، وسددهم فى أفعالهم، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من المحن، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن، وأضل آخرين فأكثروا فى الأرض الفساد، وأملى لهم[1] حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد، واستدرجهم من حيث لا يشعرون، فهم فى ضلالهم يعمهون، وبباطلهم يفرحون، ولعباد الله يذلون، وعن عبادة ربهم يستكبرون.

---

١ أملى له: أمهله.

أحمده حمد عبد عرف قدر أنعم الله عليه فعجز عن شكرها، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها.

وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد، وأزال بشرعته الجور والفساد، وعلى آله وأصحابه، وأوليائه وأحبابه، صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها.

وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر فى زمن شبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الحق أنفصالها، وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد واقفون، ومن روح الله آيسون، ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد، إلا أنه كما مر من الغلوات[1] ، وانقضى من السنوات المهلكات. إلا أن ذلك يحتاج إلى ايضاح وبيان، ويقضى إلى شرح وتبيان.

---

١ الغلوات جمع غلاء.

فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر الفظيع، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء، مع الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن، وايراد نبذ مما غبر عن الغلاء والمحن، راجياً من الله سبحانه أان يوفق من أسند إليه أمور عباده، وملكه مقاليد أرضه وبلاده، إلى ما فيه سداد الأمور، وصلاح الجمهور، إذ الأمور كلها -وجلها- إذا عرفت أسبابها سهل على الخير صلاحها، وبالله المستعان على كل ما عز وهان، وهو يقول الحق ويهدى إلى سواء السبيل.

* * *

مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم، أيدك الله بروح منه، ووفقك إلى الفهم عنه، أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها، كانت أظرف عند من سمعها. كذلك لا تزال الحال المستقبلة تتصور فى الوهم خيراً من الحالة الحاضرة، لأن ملالة[1] الحالة الحاضرة تزين فى الوهم الحالة المستقبلة. فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقه، مجحوداً قدره، لأن القليل من شره يرى كثيراً، إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر، وإذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها. مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة، فتذكر بذلك ليالى ماضية أرقته فيها حرة الحمى. فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى، وتذكر تلك الأيام الماضية، أخف عليه من دبيب البراغيث على جسمه فى وقته ذلك. ولا جرم أن هذا الحال، وأن كان هكذا موقعه فى الوقت الحاضر من الحس، فليس كذلك حكمه فى الحقيقة، لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول

---

١ الملالة: الملل.

بأن دبيب البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى، وأن السهر فى حال الصحة أشد من السهر فى أسباب المنية.

ولما كانت الحالتان هكذا فى التمثيل، وجب علينا أن نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم، ولا نسلم لهم ما جاوزوا به الحد، من أدعائهم أنها فى المقارنة والقياس أصعب من التى مضت، مثاله لو أن رجلاً قام من فراشه، وهو بمصر فى أيام الشتاء، سحراً، وبرز إلى رحاب داره، فرأى الأمطار نازلة، والأرض بالماء قد امتلأت، فقال هذا يوم شديد البرد، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر، لأنه قال بما وجد فى نفسه، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه. فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد، ورجع إلى فراشه فالتحف، قال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك، لم تجز هذه المقالة، وعد قائلها فى الضعف واللين والغرارة[1] بمنزلة بنات الخدور، وربات الحجول. بل نخرجه عن لحافه، ونريه الأطفال وكيف يمرون فى تلك المياه ويلعبون بها، فيعلم إذا رأى ذلك

---

١ الغَرارة: الغفلة.

أن الذى أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لأفراط شدة الزمان، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله.

وسأذكر، إن شاء الله تعالى، من الغلوات الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة، وأن كانت هذه المحنة مشاهدة، وتلك خبراً.

واعلم أن المسموع الماضى لا يكون أبداً موقعه من القلب موقع الموجود الحاضر فى شئ من الأشياء، وأن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً، لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع. والله يؤتى الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً، وما يذكر إلا أولو الألباب. والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

* * *

الفصل الأول

فى إيراد ما حل بمصر من الغلوات
وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم، حاط الله نعمتك وتولى عصمتك، أن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان فى عالم الكون والفساد، منذ برأ الله الخليقة فى سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار. وقد دون نقلة الأخبار ذلك، وبسطوا خبره فى كتب التاريخ وعزمى، إن شاء الله تعالى، أن أفرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الإنسانى من المحن والكوارث المجيحة[1]، منذ آدم عليه السلام، وإلى هذا الزمن الحاضر، فإنى لم أر لأحد فى ذلك شيئاً مفرداً. وأذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط، على سبيل الاختصار، والاضراب عن التطويل والاكثار.

فأقول وبالله استعين فهو المعين:

قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف شاه فى كتاب أخبار مصر لما قبل الإسلام، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر:

---

١ جاح: أهلك، والجائحة: المصيبة العظمى.

أن أول غلاء وقع بمصر كان فى زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان، واسمه أفروس بن مناوش الذى كان طوفان نوح عليه الصلاة والسلام فى زمنه، على قول ابن هرجيب بن شهلوف. وكان سبب الغلاء أرتفاع الأمطار، وقلة ماء النيل، فعقمت أرحام البهائم، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان.

ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان. وسببه أن الظلم والهرج[1] كثرا حتى لم ينكرهما أحد، فأجدبت الأرض، وفسدت الزروع. وجاء بعقب ذلك الطوفان، فهلك الملك فرعان وهو سكران. وهو أول من يسمى باسم فرعان.

تم وقع غلاء فى زمن أتريب بن مصريم[2]، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان. وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة مائة وأربعين سنة، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها، وصار الملك أتريب ماشياً، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع.

---

١ الهرج هنا بمعنى الفتنة.

٢ تنسب مدينة (أتريب) القديمة التى تقع بالوجه البحرى، شرقى بنها، إلى هذه الفرعون.

فلما اشتد الأمر عليه، وطال احتباس النيل، وشمل الموت أهل الإقليم، كتب أتريب إلى لاذو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك، فكتب لاذو إلى أخيه أرنخشذ بن سام فلم يجبه بشئ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر. فأجابه هود عليه السلام: "أنى أدعو لكم فى يوم كذا فانتظروا فيه جرى النيل".

فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء، وهم قليل عددهم، فدعوا الله تعالى، وضجوا واستغاثوا إليه. وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة، ألا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه.

فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها، وليحفر بمكان كذا. فكتب هود إلى أتريب يعلمه، فجمع قومه وحفروا.

فإذا عقود قد عقدت بالرصاص، وتحتها غلال كأنها وضعت حينئذ، وهى باقية فى سنبلها لم تدرس. فمكثوا ثمانية شهور فى نقلها.

وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين. فأخبره أخوه صابر بن مصريم أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا فى الأرض وملكوها، علموا أن حادثة ستحدث فى الأرض، فبنوا هذا البناء، ووضعوا فيه هذه الغلال. فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أرب بدانق، ودام الرخاء مدة مائتى سنة.

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان. وهو الثانى من ملوك العمالقة، والثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط. واختلف فى اسم هذا الملك، فقيل أن اسمه نهرواس. وقيل: بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقى.

وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام. وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم، وتضمنته التوراة، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والخالية، فأغنى عن ذكره.

ثم وقع غلاء وجدب هلكت فيه الزروع والأشجار، وفقدت فيه الحبوب والثمار، وعم الموت الحيوانات كلها، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون.

وخبر هذا الغلاء مشهور فى كتب الإسرائيليين وغيرهم.

وكفى أشاره إليه، ودلالة عليه، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾

ثم وقع بالأرض، قبل مبعث النبي ﷺ، أنواع من البلاء والمحن عمت المعمور من الأرض، وخص مصر منها كثير من الغلاء، ذكرناه فى موضعه.

* * *

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام، فكان أول غلاء وقع بمصر فى سنة سبع وثمانين من الهجرة. والأمير يؤمئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان، من قبل أبيه. فتشاءم به الناس، لأنه أول غلاء، وأول شدة رآها المسلمون بمصر.

ثم وقع غلاء فى الدولة الأخشيدية فى محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور بن الأخشيد، فثارت الرعية، ومنعوه من صلاة العتمة[1] فى الجامع العتيق.

---

١ العتمة: الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، أو وقت صلاة العشاء.

ثم وقع غلاء فى سنة أحدى وأربعين وثلاثمائة، فكثر الفار فى أعمال مصر، وأتلف الغلات والكروم وغيرها. ثم قصر مد النيل، فنزع[1] السعر فى شهر رمضان.

وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، عظم الغلاء، حتى بيع القمح كل ويبتين[2] ونصف بدينار. ثم طلب فلم يوجد، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر.

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأخشيدية أيضاً، واستمر تسع سنين متتابعة. وابتدأ فى سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة. والأمير إذ ذاك على بن الأخشيد، وتدبير الأمور إلى الأستاذ أبى المسك كافور الأخشيدى. وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع. فنزع السعر بعد رخص، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير. وعز الخبز فلم يوجد. وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار.

وقصر مد النيل فى سنة ثلاث وخمسين، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع. واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً. ثم زاد قليلاً وانحط سريعاً.

---

١ نزع: جرى بسرعة. والمراد أن الأسعار أرتفعت.

٢ الويبة: مكيال للحبوب، سعته سدس الأردب.

فعظم البلاء، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن، ونهبت الضياع والغلات وماج الناس فى مصر بسبب السعر، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط فى يوم جمعة، وازدحموا عند المحراب، فمات رجل وامرأة فى الزحام. ولم تصل الجمعة يومئذ، وتمادى الغلاء إلى سنة أربع وخمسين، وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع. وفى سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع. وقصر مدة وقلت جربته. وفى سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعاً وأصابع. ولم يقع مثل ذلك فى الدولة الإسلامية. وكان على أمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الأخشيدى. فعظم الأمر من شدة الغلاء.

ثم مات كافور، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن. وكانت حرب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير، وانتهبت أسواق البلد، وأحرقت مواضع عديدة. فاشتد خوف الناس، وضاعت أموالهم، وتغيرت نياتهم، وارتفع السعر، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل ويبة بدينار. واختلف العسكر، فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج وهو يومئذ بالرملة. وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمى. وعظم الأرجاف بمسير القرامطة إلى مصر. وتواترت الأخبار بمجئ

عساكر المعز فى المغرب وإلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله، وبنى القاهرة المعزية. وكان مما نظر فيه أمر الأسعار. فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم. وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد، وتقدم ألا تباع الغلات إلا هناك فقط. ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة. فكان لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب. واستمر الغلاء إلى سنة ستين، فاشتد فيها الوباء، وفشت الأمراض، وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم، فكان من مات يطرح فى النيل. فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها، وأخصبت الأرض، وحصل الرخاء.

* * *

ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله، وتدبير أبى محمد الحسن بن عمار، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. وكان سببه قصور النيل. فإن الزيادة بلغت ستة عشر ذراعاً وأصابع، فنزع السعر، وطلب القمح فلم يقدر عليه. واشتد خوف الناس، وأخذت النساء من الطرق، وعظم الأمر، وانتهى سعر الخبز

إلى أربعة أرطال بدرهم. ومشت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك.

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، توقف النيل حتى كسر الخليج فى آخر مسرى، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع، وانتهت الزيادة فى ستة عشر ذراعاً وأصابع، فارتفعت الأسعار، ووقفت الأحوال فى الصرف. فإن الدراهم المعاملة كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة والقطع. فتعنت الناس فيها، وكان صرف الدينار بستة وعشرين درهماً منها. فتزايد سعر الدينار إلى أن كان فى سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار، وارتفع السعر، وزاد اضطراب الناس، وكثر عنتهم فى الصرف، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك. فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت فى الصيارف. ونودى فى الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب، وأجلوا ثلاثاً. فشق ذلك على الناس لا تلاف أموالهم. فإنه كان يدفع فى الدرهم الواحد من الدراهم الجدد أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة. وأمر أن يكون الخبز، كل اثنى عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد، وان يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها. وضرب عدة من

الطحانين والخبازين بالسياط، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز، فكان لا يباع إلا مبلولاً.

وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع، فارتفعت الأسعار. وبرزت الأوامر لمسعود الصقلبي، متولى الستر، بالنظر فى أمر الأسعار: فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين. وقبض على ما بالساحل من الغلال، وأمر أن لا تباع إلا للطحانين، وسعر القمح كل تليس[1] بدينار إلا قيراط، والشعير عشر ويبات بدينار، والحطب عشر حملات بدينار، وسعر سائر الحبوب والمبيعات. وضرب جماعة بالسياط وشهرهم، فسكن الناس بوجود الخبز. ثم كثر ازدحامهم عليه، وتعذر وجود فى العشايا[2]. فأمر أن لا يباع القمح إلا للطحانين، وشدد فى ذلك. وكبست عدة حواصل وفرق ما فيها من القمح على الطحانين بالسعر. واشتد الأمر، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف، والخبز ستة أرطال بدرهم. وتوقف النيل عن الزيادة، فاستسقى الناس مرتين. وارتفع السعر، فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنانير.

---

١ التليس- والتليسة أيضاً- : كيس من الصوف أو الخوص، ذو معيار محدد.

٢ العشايا جمع عشية، أى آخر النهار.

وكسر الخليج، والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير، والأرز كل ويبة بدينار، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم، ولحم الضأن رطل بدرهم، والبصل عشرة أرطال بدرهم، والجبن ثمانى أواق بدرهم، وزيت الأكل ثمانى أوراق بدرهم، وزيت الوقود رطل بدرهم. وبلغت زيادة النيل فى ستة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعاً وأصابع فلحقت الناس من ذلك شدائد. وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين. فكسر الخليج فى خامس عشر توت، والماء فى خمسة عشر ذراعاً، فنقص فى تاسع عشر توت وانحط. فعظم الأمر، وكظ[1] الناس الجوع، فاجتمعوا بين القصرين، واستغاثوا بالحاكم فى أن ينظر لهم، وسألوه أن لا يهمل أمرهم، فركب حماره وخرج من باب البحر، ووقف وقال:

"أنا ماض إلى جامع راشدة[2] ، فأقسم بالله لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعاً يطؤه حمارى مكشوفاً من الغلة لا ضربن رقبة كل من يقال لى أن عنده شيئاً منها، ولا حرقن داره وأنهبن ماله".

---

١ كظ: ملأ الغيظ.

٢ يقع هذا الجامع فى جنوبي الفسطاط، ويحمل اسم قبيلة راشدة التى نزلت فى هذا المكان أبان الفتح العربى لمصر.

ثم توجه وتأخر إلى آخر النهار، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشونها فى الطرقات. وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً. فامتلأت عيون الناس، وشبعت نفوسهم وأمر الحاكم بما يحتاج إليه فى كل يوم، ففرضه على أرباب الغلات بالنسيئة[1]، وخيرهم فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شئ منها إلى حين دخول الغلة الجديدة. فاستجابوا لقوله، وأطاعوا أمره، وانحل السعر، وارتفع الضرر، ولله عاقبة الأمور.

* * *

ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى. وسببه قصر النيل، فى ستة أربع وأربعين وأربعمائة، وليس بالمخازن السلطانية شئ من الغلات. فاشتدت المسغبة. وكان سبب خلو المخازن أن الوزير، لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى

١ النسيئة: التأخير والتأجيل. يقال (باعه بالنسبئة) أى بالأجل.

البركات، كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت والثلاثاء من كل جمعة، فيجلس فى الزيادة[1] منه للحكم، على رسم من تقدمه. وإذا صلى العصر رجع إلى القاهرة.

وكان فى كل سوق من أسواق مصر، على أرباب كل صنعة من الصنائع، عريف يتولى أمرهم. والأخبار بمصر فى أزمنة المساغب متى بردت لم يرجع منها إلى شئ لكثرة ما يغش بها، وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها. ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً. وسعره يؤمئذ أربعة أرطال بدرهم وثمن. فرأى الصعلوك أن خبزه قد كان يبرد، فأشفق من كساده، فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم، ليرغب الناس فيه. فانثال الناس[2] عليه حتى بيع كله لتسامحه. وبقى خبز العريف كاسداً. فحنق العريف لذلك، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم، فلما مر قاضى القضاة أبو محمد البازورى إلى الجامع استغاث به، فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل، فذكر المحتسب أن العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب البضائع، ويقبل قولهم فيما يذكرونه.

---

١ الزيادة فى المسجد ما يضاف إلى البناء الأصلى من جديد. ولجامع دمشق باب اسمه الزيادة. وهذا اللفظ يستعمل أحياناً بمعنى الباب نفسه.

٢ انثال الناس عليه: أنصبوا عليه.

فحضر عريف الخبازين بسوق كذا، واستدعى عونين من الحسبة. فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك. فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله، وأمر بصرفه عن العرافة. ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعياً[1] من الذهب، فكاد عقله يختلط من الفرح. ثم عاد الصعلوك إلى حانوته. فإذا عجنته قد خبزت، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم. فمال الزبون إليه، وخاف من سواء من الخبازين برد أخبارهم فباعوا كبيعه، فنادى ستة أرطال بدرهم فأدتهم الضرورة إلى أتباعه. فلما رأى أتباعهم له قصد نكاية العريف وغيظه بما يرخص من سعر الخبز. فأقبل يزيد رطلاً رطلاً، والخبازون يتبعونه فى بيعه خوفاً من البوار، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم. وانتشر ذلك فى البلد جميعه، وتسامع الناس به، فتسارعوا إليه. فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع ألا والخبز فى جميع البلد عشرة أرطال بدرهم. وكان يبتاع للسلطان فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً. فلما رجع البازورى إلى القاهرة وداره بها، مثل بحضرة السلطان، وعرفه ما من الله به فى يومه من أرخاص

---

١ أشار المقريزى فى كتابه (شذور العقود في ذكر النقود) إلى هذا النوع من النقود، فقال أن الخليفة العباسي (المأمون) هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير.

السعر، وتوفر الناس على الدعاء له، وأن الله، جلت قدرته، فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته فى عبيده ورعيته، وإن ذلك بغير موجب ولا فاعل له، بل بلطفه تعالى وأتفاق غريب، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين، ربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها، فتتغير بالمخازن وتتلف، وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه، ويفيد أضعاف فائدة الغلة، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل، وشبه ذلك، فأمضى السلطان له ما رآه، واستمر ذلك، ودام الرخاء مدة سنين.

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره، فى سنة سبع وأربعين، وليس فى المخازن إلا جرايات من فى القصور، ومطبخ السلطان، وحواشيه لا غير. فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس، واشتد الأمر على الناس، وصار الخبز طرفة. فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس، هو أن التجار حين أعسار المعاملين[1]، وضيق الحال عليهم فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج،

---

١ المقصود بلفظ "المعاملين" هنا عمال النواحى والجهات التابعة لديوان الخراج، ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة، كالخباز والبقال والقصاب.

ومطالبة الفلاحين بالقيام به، وصاروا يبتاعون منهم غلاتهم قبل أدراكها بسعر فيه ربح لهم. ثم يحضرون إلى الديوان ويقومون للجهبذ[1] عنهم بما عليهم. ويثبت ذلك فى روزنامج[2] الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به. فإذا صارت الغلال فى البيادر حملها التجار إلى مخازنهم.

فمنع الوزير أبو محمد من ذلك، وكتب إلى عمال عامة النواحى باستعراض روزنامجات الجهابذة، وتحرير ما قام به التجار عن العاملين، ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياع عليه، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه الديوان، ويربحونهم فى كل دينار ثمن دينار تطييباً لنفوسهم، وأن يضعوا ختومهم على المخازن، ويطالعوا بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم فيها، فلما حصل عنده علم ذلك، جهز المراكب، وحمل الغلال من النواحى إلى المخازن السلطانية بمصر، وقرر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير. وسلم إلى الخبازين ما يبتاعونه لعمارة الأسواق، ووظف ما

---

١ الجهبذ: كاتب برسم الاستخراج والقبض، وكتب الوصولات، وعمل المخازيم والختمات وتواليها، وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح الدواوين الإسلامية، وقد أبدل بلفظ الصيرفى بعدئذ أيام الدولة الفاطمية. (قوانين الدوواوين) لابن مماتي.

٢ الروزنامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى.

يحتاج إليه البلدان القاهرة ومصر، وكان ألف تليس دوار فى كل يوم، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة. فقام بالتدبير أحسن قيام، مدة شهرين شهراً، إلى أن أدركت غلى السنة الثانية، فتوسع الناس بها، وزال عنهم الغلاء، وما كادوا يتألمون لحسن التدابير.

فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً، ولا استقام لها أمر وتناقضت عليها أمورها، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته، ولا يرضى تدبيره، وكثرت السعاية فيها، فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويوقعوا به الظن، حتى ينصرف ولم تطل مدته، وخالط السلطان الناس، وداخلوه بكثرة المكاتبة. فكان لا ينكر على أحد مكاتبته. فتقدم منه كل سفساف، وحظى عنده عدة أو غاد. وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلة. وتنقلوا فى المكاتبة إلى كل فن، حتى أنه كان يصل إلى السلطان فى كل يوم ثمانمائة رقعة، فتشبهت عليه الأمور، وانتفضت الأحوال، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم. وأن الوزير، منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف، لا يفيق من التحرر ممن يسعى عليه عند السلطان، وتقف عليه الرجال، فما يكون فيه

فضل عن الدفاع عن نفسه. فخربت أعمال الدولة، وقل ارتفاعها[1]، وتغلب الرجال على معظمها، واستصفوا نواحى ارتفاعها، حتى انتهى ارتفاع الأرض[2] السفلى إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول. وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل دفعتين: فى غرة رجب وغرة محرم. فاتضع الارتفاع، وعظمت الواجبات، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم[3]، فيوفيهم واجباتهم ولازموا بابه، ومنعوه لذاته وتحرؤوا على الوزراء، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم، فكانت الفترات، بعد صرف من ينصرف منهم، أطول من مدة نظر أحدهم.

فطغى الرجال، وتجرؤوا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة. فاستنفدوا أموال الخليفة، وأخلوا منها خزائنه، وأحوجوه إلى بيع أعراضه. فاشتراها الناس بالقيم العادلة.

وكان الرسل يعترضون ما يباع، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوى عشرة دراهم، ولا يمكن مطالبته بالثمن.

---

١ الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها. (نهاية الأرب في فنون الأدب) للنويري.

٢ لعل المقصود بذلك (أسفل الأرض)، أى الوجه البحرى الحالى فى مصر.

٣ القيض: المثل والبديل.

ثم ذادوا فى الجرأة حتى صاروا إلى تقويم ما يخرج من الأعراض، فإذا حضر المقومون أخافوهم، فيقومون ما يساوى ألفاً بمائة وما دونها. ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم. فتلاشت الأمور، واضمحل الملك، وعلموا أنه لم يبق ما يلتمس اخراجه لهم، فتقاسموا الأعمال، وأوقعوا التباسهم على ما زاد عن الارتفاع. كانوا ينتقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها. ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً. ثم قصر لنيل، فنزعت الأسعار نزوعاً بدد شملهم، وفرق الفهم، وشتت كلمتهم، وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم، فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفى آثارهم. فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا.

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش أمره، و شنع ذكره، وكان أمده سبع سنين. وسببه ضعف السلطنة، اختلال أحوال المملكة، واستيلاء الأمراء على الدولة، واتصال الفتن بين العربان وقصور النيل، وعدم من يزر ما شمله الرى. وكان ابتداء ذلك فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة. فنزع السعر، وتزايد الغلاء، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضى من الزراعة، وشمل الخوف، وخيفت السبل براً وبحراً، وتعذر السير إلى

الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغرر[1]. واستولى الجوع لعدم القوت، حتى بيع رغيف خبز فى النداء، بزقاق القناديل من الفسطاط، كبيع الطرف بخمسة ديناراً، وبيع الأردب من القمح بثمانين ديناراً، وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير. وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً. وتحرز الناس، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه، ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه، ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل منا فى قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره، وصار يجلس على حصير، وتعطلت دواوينه، وذهب وقاره. وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن: "الجوع! الجوع!"، تردن المسير إلى العراق، فتسقطن عند المصلى، وتمتن جوعاً.

واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه. وجاء الوزير يوماً على بغلته، فأكلتها العامة، فشنق طائفة منهم، فأجتمع عليهم الناس فأكلوهم. وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت.

---

١ الغَرَر: التعرض للخطر، وركوب الغرر هو المخاطرة.

وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل تبعث إليه في كل يوم قعب[1] من فتيت، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك الغلوة، حتى أنفقت مالها كله، وكان يجل عن الاحصاء، فى سبيل البر. ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به إليه. وهو مرة واحدة فى اليوم والليلة.

ومن غريب ما وقع، أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار، وعرضته على جماعة فى أن يعطوها به دقيقاً. وكل يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن يرحمها بعض الناس، وباعها به تليس دقيق بمصر. وكانت تسكن بالقاهرة. فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهاية فى الطريق. فلما وصلت إلى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلاً. فتكاثر الناس عليها وانتهبوه نهباً. فأخذت هى أيضاً مع الناس من الدقيق ملء يديها لم ينبها غيره. ثم عجنته وشوته.

فلما صار قرصة أخذتها معها. وتوصلت إلى أحد أبواب القصر. ووقفت على مكان مرتفع، رفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس، ونادت بأعلى صوتها:

---

١ القعب: القدح الضخم الغليظ.

"يا أهل القاهرة! ادعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بألف دينار".

فلما اتصل به ذلك امتعض له، وقدح فيه، وحرك منه، وأحضر الوالى وتهدده وتوعده، وأقسم له بالله جلت قدرته أنه أن لم يظهر الخبز فى الأسواق وينحل السعر، ضرب رقبته، وانتهب ماله. فخرج من بين يديه، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل. وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدورة وطيالس سابلة[1]، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين. وعقد مجلساً عظيماً. وأمر باحضار واحد من القوم. فدخل فى هيئة عظيمة، حتى إذا مثل بين يديه قال له: "ويلك! أما كفاك أنك خنت السلطان، واستوليت على مال الديوان، إلى أن خربت الأعمال ومحقت الغلال، فأدى ذلك اختلال الدولة وهلاك الرعية؟ أضرب رقبته!". فضربت فى الحال. وتركه ملقى بين يديه. ثم أمر باحضار أخر منهم، فقال له: "كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى عن احتكار الغلة، وتماديت فى ارتكاب ما نهيت عنه، إلى أن تشبه بك سواك، فهلك الناس؟ أضرب رقبته!". فضربت فى الحال.

---

١ المقصود بذلك الملابس التى كان يرتديها تجار القاهرة فى ذلك العهد.

واستدعى آخر، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين وقالوا: "أيها الأمير! فى بعض ما جرى كفاية. ونحن نخرج الغلة، وندير الطواحين، ونعمر الأسواق بالخبز، ونرخص الأسعار على الناس، ونبيع الخبز رطلاً بدرهم". فقال: "ما يقنع الناس منكم بهذا". فقالوا: "رطلين". فأجابهم بعد الضراعة. ووفوا بالشرط. وتدارك الله الخلق وأجرى النيل. وسكنت الفتن، وزرع الناس وتلاحق الخير، وانكشفت الشدة، وفرجت الكربة، وخبر هذه الغلوات مشهور. وفى هذا القدر كفاية من التعريف بها، والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون.

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفة الآمر بأحكام الله، ووزارة الأفضل. بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً. فتقدم الخليفة إلى القائد أبى عبد الله بن فاتك- الملقب بعد ذلك بالمأمون البطائحى- أن يدبر الحال. فختم على مخازن الغلات، وأحضر أربابها وخيرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المغل الجديد، أو يفرج عنها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة أردب.

فمن أجاب أفرج عنه، وباع بالسعر المذكور. ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله. وقدر ما يحتاج إليه الناس فى كل يوم من الغلة، وقدر الغلال التى أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين. وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحانين بالسعر. فلم يزل الأمر على ذلك إلى أن دخلت الغلة الجديدة، فانحلت الأسعار، واضطر أصحاب الغلة المخزونة إلى بيعها خشية من السوس. فباعوها بالنزر اليسير، وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع، وقحط ذريع، فى أيام الحافظ لدين الله، ووزارة الأفضل بن وحش. ألا أنه لم يستمر، فإن الأفضل المذكور كان قد ركب إلى الجامع العتيق بمصر، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة، وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد فى الأسعار، ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه فى كل يوم. وباشر الأمر بنفسه، وأخذ فيه بالحد، فلم يسع أحد خلافه. ولم يزل الحال كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء، وكشف عن الناس ما نزل بهم من البلاء. أن ربى لطيف لما يشاء، أنه هو العليم الحكيم.

ثم وقع غلاء فى أيام الفائز، بوزارة الصالح طلائع بن رزيك، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير لقصور ماء النيل عن الوفاء. وكان بالأهراء[1] من الغلات ما لا يحصى، فأخرج جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين، وأرخص سعرها، ومنع من أحتكارها، وأمر الناس ببيع الموجود منها، وتصدق على جماعة من المتجملين[2] والفقراء بجملة كثيرة، وتصدق سيف الدين حسين[3] وغيره من الأمراء وأرباب الجهات[4] بالقصر، ما نفس عن الناس. ولم يستمر الحال فى ذلك سوى مدة يسيرة، حتى فرج الله، وهجم الرخاء.

* * *

١ الأهراء هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان، احتياطاً لأمثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة "المخزون الاستراتيجي"، وهى غير الشون، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان. (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي.

١ المتجملون: الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم. (لسان العرب) لابن منظور.

٢ هذا الأمير ابن أخي الوزير طلائع بن رزيك. (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابن تغري بردي.

٤ المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى. والجهات (ومفردها جهة) وكذلك الضرائب الديوانية كالجهة المفردة. (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي.

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية، وسلطنة العادل أبى بكر بن أيوب، فى سنة ست وتسعين وخمسمائة. وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة. فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعاً وأصابع، فتكاثر مجئ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع. ودخل فصل الربيع، فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى أل الناس صغار بنى اَدم من الجوع. فكان الأب يأكل أبنه مشوياً ومطبوخاً، والمرأة تأكل ولدها. فعوقب جماعة بسبب ذلك. ثم فشا الأمر واعيا الحكام. فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذه أو شئ من لحمه. ويدخل بعضهم إلى جاره، فيجد القدر على النار، فينظرها حتى تنهيأ، فإذا هى لحم طفل. وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت. ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية. وغرق فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك.

ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى ادم بحيث ألفوه. وقل منعهم منه لعدم القوم من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبته الأرض. فلما كان أخر الربيع احترق ماء النيل فى برمودة حتى صار المقياس فى بر مصر.

وانحسر الماء عنه إلى بر الجيزة. وتغير طعم الماء و ريحه. ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلاً قليلاً إلى السادس عشر من مسرى، فزاد أصبعاً واحداً. ثم وقف أياماً. وأخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذرعاً وسنة عشر أصبعاً. ثم انحط من يومه. فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله و كان أهل القرى قد فنوا، حتى أن القرية التى كان فيه خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة. ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر، فإنها فقدت حتى بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين ديناراً، والهزيل بستين ديناراً. وجافت[1] الطرق كلها، بمصر والقاهرة، وسائر دروب النواحى بجميع الأقاليم، من كثرة الموتان[2]. وما زرع على قلته أكلته الدودة. ولم يمكن رده لعدم التقاوى والأبقار. واستمر اكل لحوم الاطفال عدم الدجاج جملة. وكانت الأفران أنما يوقد فيها بأخشاب البيوت. وكانت جماعة من أهل الستر يخرجون فى الليل ويتحطبون من المساكن الخالية، فإذا أصبحوا باعوها. وكانت الأزقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل.

---

١ جافت: أنتنت.

٢ المَوَتان: الموت.

وكان الرجل بالريف فى أسفل مصر وأعلاها، يموت وبيده المحراث، فيخرج أخر للحرث فيصيبه ما أصاب الأول. واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل، فبلغ الأردب من القمح ثمانية دنانير. وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال، وقسم الفقراء على أرباب الأموال، وأخذ منهم أثنى عشر ألف نفس، وجعلهم فى مناخ[1] القصر. وأفاض عليهم القوت. وكذلك فعل جميع الأمراء وأربا السعة والثراء. وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام، بعد طول الطوى، سقط ميتاً، فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو مائتى ألف وعشرين ألف ميت. فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع. ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم. وتعطلت الصنائع، وتلاشت الأحوال، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل: سنة سبع افترست أسباب الحياة. فلما أغاث الله الخلق بالنيل، لم يوجد أحد يحرث أو يزرع. فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم. ولم تزرع أثر البلاد لعدم الفلاح.

---

١ المناخ فى الأصل المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية، وهو هنا بمعنى مخزن الغلال، كالأهراء والشون.

وعدمت الحيوانات جملة، فبيع فروج بدينارين ونصف. ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالاً، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف. وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسنى يوسف عليه السلام. وطمع أن يشترى بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم، فأمس الغلال وامتنع من بيعها. فلما وقع الرخاء ساست[1] كلها، ولم ينتفع بها فرماها. وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال، فبعضهم مات عقب ذلك شر ميتة، وبعضهم أجيح فى ماله. أن ربك لبالمرصاد، وهو الفعال لما يريد.

* * *

ثم وقع غلاء بالدولة التركية بسلطنة العادل كتبغا، فى سنة ست وتسعين وستمائة. وذلك أن بلاد برقة لم تمطر، فقحطت بلادها، وجفت الأعين منها، وعم أهلها الجوع لعدم القوت، فخرج منها نحو من ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر. فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً. ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة.

---

١ أى اعتراها السوس.

وتأخر الوسمى[1] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع. فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا. ثم اجتمع الكافة و خرجوا للاستسقاء. وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه وتعالى. فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد. ووقف النيل بمصر عن الزيادة، فتحركت الأسعار. وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع، وجفت الآبار، ونضب ماء عين سلوان بالقدس[2]. وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة، أعنى سنة أربع وتسعين، ستة عشر ذراعاً وسبعة عشر أصبعاً، ونزل سريعاً، وكسر بحر أبى المنجا[3] قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص. فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة درهم، والشعير إلى ستين، والفول إلى خمسين، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل. فأخرجت الغلال من الأهراء، وفرقت فى المخابز والجرايات، لكل صاحب جراية ست جرايت فى شهرين.

---

١ الوسمى: مطر الخريف، ومن معانيه أيضاً محصول الذرة الأول.

٢ تقع عين سلوان بوادى جهنم بالقدس، جنوبى دائرة الحرم، وربما خصها المقريزى بهذه الأشارة لكونها عينا مباركة بالقدس، أو لأنها كنت تسقى أراضى موقوفة على الفقراء.

٣ حفرت هذه الترعة فى العهد الفاطمى لرى بعض أراضى الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل. وكان المكلف بالقيام على حفرها أو المنجا شعيا اليهودى، فعرفت باسمه، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة، زمن الفاطميين والأيوبيين. (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) للمقريزي.

وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة أردب، ما بين قمح وشعير، وراتب الحوائج خاناه[1] عشرين ألف رطل لحم فى اليوم.

وكان قد ظهر الخلل فى الدولة لقلة المال وكثرة النفقات فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين، وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار.

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل، إل أنهم يمنون أنفسهم بمجئ الغلال الجديدة، وكان قد قرب أوانها. فعند أدراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك البلاد، فهافت[2] كلها ولم يكن بها إذ ذاك ألا زرع قليل، ففسدت بأجمعها. وعمت تلك الريح والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم الشرقية، ومرت إلى الصعيد الأعلى، فهاف الزرع. وفسد الصيفى من الزرع، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر، وسائر ما يزرع على السواقى، فتزايدت الأسعار.

---

١ الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين: حوائج وهى عربية، وخاناه وهى فارسية، ومعناهما معاً فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير.

٢ هاف: من الهيف وهو شدة العطش.

وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس، فنزع سعر السكر والعسل ما يحتاج إليه المرضى، وعدمت الفواكه، وبيع الفروج بثلاثين درهماً، والبطيخة بأربعين، والرطل من البطيخ بدرهم، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم، وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب، والشعير إلى مائة وعشرين، والفول والعدس إلى مائة وعشرة دراهم الأردب، وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب، فبلغت الغرارة[1] من القمح إلى مائتى درهم وعشرين، والشعير بالنصف من ذلك، واللحم الرطل إلى عشرة دراهم، والفاكهة إلى أربعة أمثالها. وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر[2] ما ينيف عن عشرين ألف غرارة، فحملت إلى الأمصار.

وأقحطت مكة، فبلغ أردب القمح بها إلى تسعمائة درهم، والشعير إلى سبعمائة، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس. ونزحت سكان قرى الحجاز. وعدم القوت ببلاد

---

١ الغِرارة: الحوالق، أى العدل من الصف.

٢ البواكر: جمع بيكار، وهو لفظ فارسى معرب. وقد جرى فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية.

اليمن وأشتد الوباء، فباعوا أولادهم فى شراء القوت، وفروا إلى نحو حلى[1] بنى يعقوب، فالتقوا بأهل مكة وضاقت بهم البلاد، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة. وقحطت بلاد الشرق، وعدمت دوابهم وهلكت مراعيهم، وأمسك القطر عنهم. واشتد الأمر بمصر، وكثر الناس بها من أهل الأفاق، فعظم الجوع، وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن أنتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه بالعصى من النهابة، فكان من الناس من يلقى نفسه على الخبز ليخطف منه، ولا يبالى بما ينال رأسه و بدنه من الضرب، لشدة ما نزل به من الجوع.

فلما تجاوز الأمر لحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوى الحاجات، وفرقهم على الأمراء. فأرسل إلى أمير المائة مائة فقير، وإلى أمير الخمسين خمسين، حتى كان لأمير العشرة عشرة. فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً فى مرقة الخبز، يمده لهم سماطاً يأكلون جميعاً. ومنهم من يعطى فقراءه رغيفاً. وبعضهم كان يفرق الكعك. وبعضهم يعطى رقاقاً. فخفف ما بالناس من الفقر.

---

١ بلد باليمن على ساحل البحر.

عظم الوباء فى الأرياف والقرى، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر، وعظم الموتان.

وطلبت الأدوية للمرضى، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة فى شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم. وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوف السيوفيين بمثل ذلك، وكذلك حانوت بالوزيرية، وأخر خارج باب زويلة، بيع فى كل واحد منه بنحو من مثل ذلك.

وطلب الأطباء، وبذلت لهم الأموال، وكثر تحصليهم، فكان كسب الواحد منهم فى اليوم مائة درهم. ثم أعيا الناس كثرة الموت، فبلغت عدة من يرد أسمه فى الديوان السلطانى فى اليوم ما ينيف عن ثلاثة ألاف نفس.

وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم، وحفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها. وجافت الطرق والنواحى والأسواق من الموتى. وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصاً الأطفال، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمى، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شئ من لحمه.

وخلت الضياع من أهلها، حتى أن القرية التى كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو العشرين، وكان أكثرهم يوجد ميتاً فى مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم.

ومع ذلك زكت الغلال فى الكيل أضعاف المفهوم: ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحداً من الأكل منها فى موضع الزرع، ولم يمكن أحداً أن يحمل منه شيئا. فلما كان أوان الدراس لم يرض بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه، ووقف على أجران تلك المائة فدان من الفول، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل الفقراء فوله أخضر، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئاً من الفول، فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع بتبنه، فحصل منه سبعمائه وستون أردباً، فعد ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر، والله بضاعف لمن يشاء والله واسع عليم.

وكثرت أرباح التجار والباعة، وأزدادت فوائدهم، فكان الواحد من الباعة يستفيد فى اليوم المائتين، ويصيب الأقل من السوقة ربحاً فى اليوم ثلاثين، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع. واكتفوا بذلك طول الغلاء.

وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح فى الغلاء- من الأمراء والجند وغيرهم- فى مدة الغلاء أما فى نفسه بآفه من الآفات، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع، حتى لم ينتفع، فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب بعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك، فلما أرتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم، فلم صار إليه ثمن الغلال أنفق معظمه فى عمارة دار، وزخرفها و بالغ فى تحصينها واجادتها حتى إذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها، وأصبحت لا ينتفع بها شئ.

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء، وتوقفت أحوال الوزير فخر الدين بن الخليلى. وازداد ظلم اتباع السلطان ومماليكه. وتكاثر جورهم وعظم طمعهم فى أخذ البراطيل[1] والحمايات، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء. ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت، فنودى أن يستقر الرطل منها بدرهمين، وزنة الفلس درهم. هذا أول ما عرف من وزن الفلوس. واشتد ظلم الوزير- وهو الصاحب فخر الدين بن الخليلى- لتوقف أحوال

---

١ البراطيل هى الأموال التى كانت تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضائها وعمالها.

الدولة من كثرة الكلف، فأرصد متحصل المواريث[1] للغداء والعشاء، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره: فإذا طالبه الولد بميراث أبيه، أو الوارث بما أنجر إليه من الإرث، كلفه أثبات نسبه أو استحقاقه، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة. فإذا تم الاثبات أحاله على المواريث، حتى إذا مات أخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك، فتعجز الورثة من الطلب، فتترك المطالبة.

وأشتد الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال، وعظم الجور على أهل النواحى، وحملت التقاوى السلطانية من الضياع. واشتد الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها. وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت وعموم الظلم.

---

١ المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشرية، وقد شرح لمقريزى أصله وطرق تحصيله فى عصره بالآتى: "وأما المواريث، فإنها فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم، من أجل أن مذهبهم يورث ذوى الأرحام، وأن البنت إذا انفردت استحقت المال بأجمعه. فلما أنقضت أيامهم، واستولت الدولة الأيوبية، ثم الدولة التركية، صار من جملة أموال السلطان مال المواريث الحشرية، وهى التى يستحقها بيت المال عند عدم الوارث، فتعدل فيه الوراثة مرة، وتظلم أخرى". (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي.

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها: وهى أن رجلاً من أهل الفلح بجبة عسال- احدى قرى دمشق الشام- خرج بثور له ليرد الماء، فإذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء، فأورد الثور حتى إذا اكتفى نطق بلسام فصيح أسمع من بالمورد، وقال: "الحمد لله والشكر له. أن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية، فشفع لهم النبي ﷺ. وأن الرسول أمره أن يبلغ ذلك، وأنه قال: يا رسول الله فما علامة صدقى عندهم، قال: أن تموت بعد تبليغ الرسالة".

وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات. فتسامع به أهل القرية. وجاؤوا من كل حدب ينسلون. فأخذوا شعره وعظامه للتبرك. فكانوا إذا بخروا به موعوكاً برئ. وعمل بذلك محضر مثبوت على قاضى البلد، وحمل إلى السلطان بمصر، فوقف عليه الأمراء. واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره. وعقب ذلك أنحلت الأسعار، وجاء الله بالفرج.

﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾

وفى أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء بالديار المصرية، فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون. وعز القمح، ووصل كل أردب إلى سبعين درهماً، والفول إلى خمسين، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم، ولا يكاد يوجد. وعدم القمح من الأسواق. وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس. وصار الخبز كالكسب[1] من السواد. فرتب الوالى على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق[2] لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب. فضج الناس للسلطان واستغاثوا. فجمع الأمراء وقال لهم:

"يا أمراء! شهر عليكم، وشهر على، وشهر على الله".

ففتح الأمراء الشون[3]، وباعوا كل أردب بثلاثين درهماً. ففرج عن الناس. وفتح السلطان حواصله فى شعبان. وباع كل أردب بخمسة وعشرين درهماً، ودخل الفول الجديد والشعير، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان، فجاء القمح الجديد، وانحل السعر.

---

١ الكُسب: عصارة الدهن، وعند العامة اليوم ما يتبقى من السمسم بعد عصره.

١ المطارق جمع مطرق، وهو العصا من الخشب الخشن، كالتى يستعملها البدو فى سوق الجمال.

٢جمع شونة وهى مخزن الغلة.

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان. وسببه قصور النيل فى سة ست وسبعين وسبعمائة، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً. فانحط الماء، وارتفع السعر. فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين درهماً والشعير إلى مائة، والخبز إلى رطل ونصف بدرهم. وعزت الأقوات وقل وجودها. فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات. وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس. وفى هذا الغلاء بلغ الفروج إلى مائة درهم فما فوقها، والبطيخة إلى مائة وخمسين. وكان السائل يطلب اللبابة ليشمها، ويصبح حتى يموت. فأمر السلطان بجمع الفقراء، وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار. ودام هذا الغلاء نحو سنتين. ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل، فارتوت الأراضى، وحصل الرخاء بعدما خامر اليأس القلوب، وظن الكثير من الناس دوام تلك الشدة، واستبعد حصول الفرج. وهى حادثة شاهدناها، ومحنة أدركناها. ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾ ﴾

* * *

الفصل الثاني

فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دفعنا إليها

اعلم، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية، ولا أخلاك من الكفاية والعناية، أن الغلاء الذى حل بالخلق منذ كانت الخليفة، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه، على ما عرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران، وعلم من أخبار البشر، أنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر: كقصور جرى النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره. أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك. هذم عادة الله تعالى فى الخلق، إذا خالقوا امره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء ما كسبت أيديهم.

وأما هذا الأمر الذى حل بمصر فإنه بخلاف ما قدمناه. وبيانه أن النيل قصر جريه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة، فشرق أكثر الأراضى، وتعطلت من الزراعة. فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب.

ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل، حتى عم الاقليم كله، فأحب الناس لذلك الكثير من البذر، وكانت الغلات بأيديهم قليلة، لعدم زراعة أكثر البلاد فى سة ست وتسعين كما مر. لا جرم أن تزايدت الأسعار، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتى درهم والشعير بمائة وخمسة دراهم. هذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم: إذا تأخر جرى النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين. فلما كان أوان مجئ الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء، أو قريباً منه.

واستمر الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال سنة أحدى وثمانمائة، ولم يكن حينئذ بالقاهرة قمح، وكان يبلغ ثلاثين درهماً الأردب. فبيع فى اليوم الثانى لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً. وتزايد حتى بيع فى سنة اثنين وثمانمائة ببضع وسبعين درهماً الأردب. وتمادى الأمر كذلك إلى أن قصر مد النيل فى سنة ست وثمانمائة. فشنع الأمر، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب من القمح أربعمائة درهم. وسرى ذلك فى كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس. وتزايد أجر الاجراء- كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن-

تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن، حتى جاء الغوث من عند الله تعالى فى سنة سبع وثمانمائة، فكثرت زيادة النيل، وعم النفع به الإقليم، فاحتاج الناس إلى البذر. وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين: أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان، والثانى زكاء الغلال فى سنة ست وثمانمائة، فأنه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن. فلأجل هذا وغيره، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى، تفاقم الأمر وجل الخطب وعظم الزرء، وعمت البلية وطمت، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينبف عن نصف الناس. وعم الموتان حتى نفقت الدواب فى سنة ست وسنة سبع، وعز وجودها. وبلغت أثمانها إلى حد نستحى من ذكره.. ونحن الآن فى أوائل سنة وثمان وثمانمائة، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتج إليه، وسوء التدبير وفاد الرأى، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر.

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها:

السبب الأول: وهو أصل هذا الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن لتوصل إلى شئ منها إلا بالمال الجزيل. فتخطى، لأجل ذلك، كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة، لتوصله بأحد حواشى السلطان، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال. فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه أياه. وليس معه مما وعد به شئ قل ولا جل، ولا يجد سبيلاً إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به، مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره. فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون، ويلازمه أربابها. لا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالى بما أخذ من أنواع المال، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس، ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من الحرائر. ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب، ويتعجل منهم أموالاً، فيمدون هم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا، ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون.

ثم ينبأ[1] البائس فى جمع الأموال التى استدانها إذا أنته استدعاءات من الأمراء وحواشى السلطان، أو نزل به أحد منهم أن كان المتولى متقلداً عملاً من عمال الريف، فيحتاج له إلى ضيافات سنية وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال. ولا يشعر مع ذلك ألا وغيره قد تقلد ذلك العمل بما التزم به، وقد بقيت عليه جملة من الديون. فيحاط[2] على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره. ويشخص فى انحس حال. وقد أحيط كما ذكرنا بماله. ويعاقب العقوبات المؤلمة، فل يجد بداً من الالتزام بمال آخر، ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال. فلما دهى، أهل الريف بكثرة والمغارم وتنوع المظالم، اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم، فقلت مجابى البلاد ومتحصلها، لقلة ما يزرع بها، وخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم، وعلى من بقى منهم. وكان هذا الأمر كما قلنا مدة أيام الظاهر برقوق إلى أن حدث غلاء سنة ست وتسعين، كما مر ذكره، فظهر بعض الخلل لا كله فى أحوال عامة الناس لأمرين:

---

١ نبأ من أرض إلى أرض: خرج.

١ يحاط: يصادر أو يحجز.

أحدهما البقية التى كانت بأيدى الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها. والثانى كثرة صلات الظاهر وتوالى بره مدة الغلاء فى سنة سبع وثمان وتسعين، بحيث لم مت فيه أحد بالجوع فيما نعلم.

وأنسحب الأمر فى ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر برقوق. فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة، آل إلى تنازع وحروب قد ذكرتها فى كتاب مفرد[1].

فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار[2]، وقطاع الطريق، فخيفت السبل، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم، وتزايدت غباوة أهل الدولة، وأعرضوا عن مصالح العباد، وأنهمكوا فى اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب.

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾

* * *

١ ربما كان المقصود بهذه الأشارة كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك)، فليس بين الكتب المعروفة للمقريزى مؤلف فى أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده.

٢ الزعار جمع زاعر: هو اللص والمحتال والحرفوش والمتشرد: (لسان العرب) ابن منظور.

السبب الثانى: غلاء الأطيان، وذلك أن قوماً ترقوا فى خدم الأمراء، يتولفون إليهم بما جبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم، فأحبوا مزيد القرية منهم، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال، فتعدوا إلى الأراضى الجارية فى اقطاعات الأمراء، واحضروا مستأجريها من الفلاحين، وزادوا فى مقادير الأجر، فثقلت لذلك متحصلات مواليهم من الأمراء، فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها إليهم، ونعمة يعدونها إذا شاؤوا عليهم، فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث. لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره ما تقدم ذكره، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاة والعمال، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم فى عمل الجسور[1] وغيرها. وكانت الغلة التى تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة، سيما فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم.

١ الجسور (والمفرد جسر): الطرق المرتفعة على جانبى النيل وفروعه وترعه، وهى تقام لحفظ البلاد من أخطار الفيضان، ويظهر أن العمل فى تلك الجسور كان سخرة.

ومنعت الأرض زكاتها، ولم تؤت ما عهد من أكلها. والخسارة يأباها كل واحد طبعاً. ولا يأتيها طوعاً. ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة، أولى الجاه وأرباب السيوف، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم، وعظمت فى احتجاز أسباب انحطاطه، نخرب بما ذكرنا معظم القرى، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة. فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض، لموت أكثر الفلاحين تشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن زرعها لغلو البذر وقلة المزارعين. وقد أشرف الإقليم، لأجل هذا الذى قلنا، على البوار والدمار ...

﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾

* * *

السبب الثالث: رواج الفلوس. اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلاً ذلولا، وعلى كل فضل علماً ودليلاً، أنه لم تزل سنة الله فى خلقه، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلها، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل واليونان والقبط، بل والنبط والتبايعة أقيال اليمن، والعرب العاربة والعرب المستعربة، ثم فى الدولة الإسلامية منذ ظهورها، على إختلاف دولها التى قامت بدعوتها وإلتزمت بشريعتها كبنى أمية بالشام والأندلس، وبنى العباس بالمشرق، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن، ودولة الترك بنى سلجوق، ودولة الديلم والمغول بالمشرق، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر، ثم ملوك الترك بمصر، أن النقود التى كانت أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال أنما هى الذهب والفضة فقط، لا يعلم فى خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً فى قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما، حتى قيل أن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام، وقيل لا تصلح المعيشة إلا بهما، رواه الحافظ بن عساكر فى تاريخ دمشق.

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه، فأقول مستعيناً بالله ربى، فأنه مولاى وحسبى: اعلم زادك الله علما وآتاك بياناً وفهماً، أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت، حتى قيل أن أول من ضرب الدنانير والدراهم. وصاغ الحلى من الذهب والفضة، فالغ بن غابر بن شالخ بن ارنخشد بن سام بن نوح عليه السلام.

وتداول الناس ذلك من زمنه.

وآخر ما كانت الدراهم على نوعين:

السوداء[1] الوافية، والطبرية العتق[2] وهما غالب ما يتعامل به البشر.

وكان أيضاً لهم دراهم تسمى جوارفية[3].

وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها. الذهب والفضة لا غير، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصيرية من قبل الروم، ودراهم فضة على نوعين: سوداء وافية، وطبرية عتيقة.

---

١ الدراهم السوداء، أو الدراهم السود: النحاس فيه اليسير من الفضة

2 الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كنت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلاً بتلك المدينة زمن الرومان.

3 الجورف: الشئ الظليم. وقد يكون المراد بـ(الجوارفية) نوعاً من الدراهم السود لظلمتها.

وكان وزن الدراهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتبن. ويسمى المثقال[1] درهماً، والمثقال ديناراً.

ولم يكن شئ من ذلك يتعامل به أهل مكة فى جاهليتها، وأنما كانت تتعامل بالمثاقيل: وزن الدراهم ووزن الدنانير. وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم وهى الرطل الذى هو أثنتا عشرة أوقية، والأوقية وهي أربعون درهماً فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم.

والرطل الآن بمصر اثنا عشر أوقية، والأوقية أثنتا عشر درهماً، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهماً، ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية، والأوقية خمسون درهماً، فيكون الرطل ستمائة درهم.

والنش وهو نصف الأوقية (حولت صاده شيناً فقيل نش) هو عشرون درهماً. والنواة وهى خمسة دراهم. والدراهم على قسمين: طبرية، وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق[2]، وقيل أربعة

---

١ يرجع أطلاق المثقال على الدينار فى العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مران سنة ٧٦هـ (٦٩٥م)، بعد أصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية، إذ جعل المثقال وحدة الذهب، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلاً (أى ٦٥.٥ حبة، أو ٤.٢٥ جراماً).

٢ الدانق كلمة من أصل فارسي وهي وحدة نقدية تساوي سدس الدرهم الفضة.

دوانيق، وبغلية[1]، وزنة الواحد منها أربعة دوانيق، وقيل ثمانية دوانيق. ووزنة الدرهم من الجوارفية أربعة دوانيق ونصف دانق. والدانق زنته ثمانى حبات وخمساً حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم، وقد قطع من طرفيها ما امتد. والدرهم البغلى كان يقال له الوافى، ووزنه وزن الدينار، وعلى ذلك وزن دراهم فارس.

والدرهم الجواز[2] ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز.

وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً، وأنما هو تبر[3]. ويسمى الدرهم لوزنه درهماً، وأنما هو تبر.

وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة، هو أيضاً زنته اثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره.

---

١ البغيلة: هى الدراهم التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب. وهو يساوي ثمانية دوانيق.

٢ الدرهم الجواز ما هو جائز شرعاً فى المعاملات.

٣ التبر هنا القطعة من المعدن عامة، سواء فى ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد.

وقيل أن المثقال منذ وضع لم يختلف فى جاهلية ولا اسلام. ويقال أن الذى اخترع الوزن فى الزمان القديم بدأ بوضع المثقال، فجعله ستين جبة، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري[1] المعتدل وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة من الخردل، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية، ثم صنجة ثالثة حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات. فكانت صنجة نصف سدس مثقال، وأضعف[2] وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال، فركب منها نصف مثقال، ثم مثقال، وخمسة، وعشرة، وفوق ذلك. فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة، وكانت الموازين أنما هى الشواهين[3].

فلما بعث الله نبيه محمد ﷺ أقر أهل مكة على ذلك كله، وقال الميزان ميزان مكة. وفى رواية: ميزان المدينة. وفرض رسول الله ﷺ زكاة الأموال على ذلك، فجعل فى كل خمس أوراق من الفضة الخالصة التى لم تغش خمسة دراهم وهى النواة، وفرض فى كل عشرين ديناراً نصف دينار، وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته، بعد رسول الله ﷺ، ولم يغير منه شيئاً.

---

١ نبات الخردل العشبى.

٢ ضاعف وزنها.

٣ الشواهين جمع شاهين، ومن معانيه عمود الميزان، والمقصود هنا الميزان.

فلما استخلف عمر بن الخطابﷺ أقر النقود على حالها، ولم يعرض لها بشئ حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة، فى السنة السادسة من خلافته. وأنته الوفود، وأقبلت أهل البصرة، فيهم الأحنف بن قيس، فكلم عمر ﷺ فى مصالح أهل البصرة، فوجه معقل بن يسار، فاحتقر لهم نهر معقل ووضع الجريب[1] والدرهمين الوزنة فى الشهر. وضرب عمرﷺ الدراهم على نقش الكسروية[2]، وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد فى بعضها "الحمد لله"، وفى بعضها "رسول الله"، وعلى آخر "لا اله إلا الله وحده"، وعلى آخر عمر. والصورة صورة الملك لاصورة عمر.

وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويع عثمان بن عفانﷺ، ضرب دراهم، ونقشها "الله أكبر" فلما اجتمع لمعاوية بن أبى سفيانﷺ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة، قال له "يأمير المؤمنين، إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز[3]، وصار يؤخذ عليه ضريبة

---

١ الجريب هنا مقياس للأرض، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات، والجريب فى الأصل مكيال، وسعته ما يكفى من الحب لبذر مساحة معينة، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب.

٢ الكسروية نسبة إلى كسرى، والمقصود الدراهم الفارسية.

٣ القفيز مكيال قديم للحبوب وسعته ما يقرب من ربع أردب.

أرزاق الجند، وترزق عليه الذرية، طلباً للاحسان إلى الرعية. فلو جعلت أنت عياراً دون ذلك العيار أزدادت الرعية به مرفقاً، ومضت لك به السنة الصالحة".

فضرب معاوية السود الناقصة من ستة دوانيق، تكون خمسة عشر قيراطاً غير حبة أو حبتين. وضرب منها زياد، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وكتب عليها "زياد"، فكانت تجرى مجرى الدراهم. وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً، فوقع منها دينار ردئ فى يد شيخ من الجند، فجاء به معاوية ورماه، ثم قال: "يا معاوية! أنا وجدنا ضربك شر ضرب"، فقال له معاوية: "لا حرمنك عطاك، ولكسونك القطيفة"[1].

فلما قام عبد الله بن الزبير ﷺ بمكة ضرب دراهم مدورة، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة، وأنما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين "محمد رسول الله"، وبالأخر "أمر الله بالوفاء والعدل". وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل. وأعطاها الناس فى العطاء.

---

١ معنى القطيفة هنا جلد البعير.

حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق من قبل عبد الملك بن مروان، فقال: "ما ينبغى أن نترك من سنة المنافق شيئاً"، فغيرها. فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان، بعد مقتل عبد الله ومصعب، ابنى الزبير بن العوام، فحص عن النقود والأوزان والمكاييل، وضرب الدنانير والدراهم، فى سنة ست وسبعين من الهجرة. وسبب ذلك أنه كتب فى صدر كتبه إلى الروم "قل هو الله أحد"، وذكر النبى ﷺ مع التاريخ. فكتب إليه ملك الروم[1]: "أنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه، وإلا أتاكم فى دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون". فعظم ذلك عليه وكلم خالد بن يزيد بن معاوية، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم، وينهى عن المعاملة بها، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله. فضرب الدينار والدرهم، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً سوى حبة بالشامى، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطاً سواء. والقيراط أربع حبات، وكل دانق قيراطين ونصف. وكتب إلى الحجاج بالعراق أن أضربها قبلك، فضرب الحجاج الدراهم، ونقش فيها: "قل هو الله أحد"، ونهى أن يضرب أحد غيره.

---

١ المقصود بالروم هنا الدولة البيزنطية، وكان أمبراطورها فى تلك السنة، الموافقة لسنة ٦٩٥م، جستنيان الثانى.

فضرب سمير[1] اليهودى دراهم فأخذه ليقتله، فقال له: "عيار درهمى أجود من عيار دراهمك، فلم تقتلنى؟". فأبى ألا قتله. فوضع سمير للناس صنج الأوزان ليتركه، فلم يفعل. وكان الناس لايعرفون الوزن، أنما يزنون الدراهم بعضها ببعض، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض. فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله ﷺ، وبها بقية من الصحابة، فلم ينكروا منها سوى نقشها، فإن فيه صورة.

وكان سعيد ابن المسيب[2] يبيع بها و يشترى، ولا يعيب من أمرها شيئاً.

فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على المثقال الشامى، وهى الميالة[3] الوازنة زيادة المائة دينارين.

ويقال فى سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك، أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له: "يا أمير المؤمنين، أن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله فى الدرهم".

---

١ هو من أهل بلدة تيما من بلاد العرب، قرب حدود الشام وكان الخليفة عبد الملك ابن مروان قد كلفه بضرب الدراهم التى عرفت باسم السميرية.

٢ سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم توفي ٩٤ هـ.

٣ أى وافية الوزن.

فعزم على ذلك، ووضع السكة[1] الإسلامية.

وكان الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجل من اليهود يقال له سمير، فنسبت الدراهم إليه، وقيل لها الدراهم السميرية. وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق، فسيرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها. وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم، وأن تضرب الدراهم بالآفاق على السكة الإسلامية، وتحمل إليه أولاً فأولاً. وقدر فى كل مائة درهم درهماً عن الحطب وأجرة الضراب. ونقش على أحد وجهى الدرهم "قل هو الله أحد"، وعلى الآخر "لا إله إلا الله"، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق، وكتب فى الطوق الواحد "ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا" وفى الطوف الآخر "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

ونقل الثقات أن الذى دعا عبد الملك إلى ما صنع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقاً. فلما نظر عبد الملك فى أمور الأمة قال: "أن هذه الدراهم تبقى مع الدهر".

---

٢ السكة هى الحديدة التى تطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة.

وقد جاء فى الزكاة أن فى كل مائتين- أو فى كل خمس أواق- خمسة دراهم. وأشفق أن جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون ذلك بخساً للزكاة، وأن عملها كلها مثال الطبرية- ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها- كان فى ذلك حيف وشطط على رب المال.

فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة، من غير بخس ولا أضرار بالناس، مع موافقة ما سنه رسول الله ﷺ وحده من ذلك.

وكان المسلمون قبل عبد الملك- والى أن صنع ما ذكر- يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار والصغار[1]. فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك، عمد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق، فجمعها معاً وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر، وجعلهم درهمين متساويين، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء، واعتبر المثقال أيضاً، فإذا هو ما برح فى آباد الدهر موفياً محدوداً، كل عشرة من الدراهم التى زنة الواحد منها ستة

---

١ المقصود بـ (الكبار والصغار) هنا الدراهم الوافية وغير الوافية.

دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء، فأقر ذلك و أمضاء، ولم يعرض لتغييره.

وكان فى ما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل:

أحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم، وثانيها أنه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت، وصار الدرهم ستة دوانيق. وثالثها أنه موافق لما سنه رسول الله ﷺ فى فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط. فمضت بذلك السنة، واجتمعت عليه الأمة.

وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مر زنة لعشرة دراهم سبعة مثاقيل، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمساً حبة من الشعير الذى وصف آنفاً، ويقال له درهم الكيل، فإن الرطل الشرعى منه يتركب، ومن الرطل يتركب المد، ومن المد يتركب الصاع، وأنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب. لأن الذهب أوزن من الفضة واثقل. وكأنهم جربوا حبة من الفضة، ومثلها من الذهب. ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم.

فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل.

لأن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت مثقالاً، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهماً، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهماً وسبعى درهم.

وقيل أن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل. فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل، ومنها ركب الدرهم فما فوقه إلى الألف، كما تقدم فى المثقال.

وضرب الحجاج الدراهم البيض[1] ونقش عليها "قل هو الله أحد"، فقال القراء:

"قاتله الله! أى شئ صنع للناس؟ الآن يأخذه الجنب والحائض".

وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية.

فكره ناس من القراء مسها وهم على غير طهارة، فقيل لها المكروهة، وصارت سمة لها وعلامة عليها.

---

١ المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقياً وافى الوزن، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها، ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الأبيض أيضاً.

ولقد سئل الإمام مالك عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم، لما فيها من كتاب الله تعالى، فقال: "أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان و الناس متوافرون، فما أنكر أحد ذلك. وما رأيت أهل العلم أنكروه ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها و يشترى، ومازال أمر الناس كذلك، ولم أر أحداً منع ذلك هاهنا". و قيل لعبد الملك رحمه الله تعالى: "هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله. يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض. فإن رأيت أن تأمر يمحوها". فقال: "أردت أن تحتج علينا الأمم أننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا".

ومات عبد الملك بن مروان و الأمر على ما تقدم. وخلفه ابنه الوليد. ثم سليمان بن عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز.

فلم استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهبيرية عمر بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق، فكان أول من شدد فى أمر الوزن، وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله. فلما قام هشام بن عبد الملك، وكان جموعاً للمال، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة، ست ومائة من الهجرة أن يصير العيار إلى وزن سبعة، وأن يبطل السكك من كل بلد الأواسط.

فضرب الدراهم بواسط، وكبر السكة. فكان خالد فى تخليص الفضة أشد ممن قبله، فضربت الدراهم على السكة الخالدية،

حتى عزل خالد فى سنة عشرين ومائة، وتولى يوسف بن عمر الثقفى، فأفرط فى الشدة بحيث أمتحن يوماً العيار فوجد درهماً ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط. وكانوا مائة صانع، فضرب فى حبة مائة ألف سوط. وصغر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعة، وضربها بواسط وحدها، حتى قتل الوليد بن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة. فلما استخلف مروان بن محمد الحمار- آخر خلفاء بنى أمية- ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل.

وكانت الهبيرية، والخالدية، واليوسفية، أجود نقود بنى أمية.

وكانت دولة بنى العباس.

فضرب السفاح[1] الدراهم بالأنبار[2]، وعملها على نقش الدنانير، فكتب عليها السكة العباسية، وقطع منها ونقصها حبة ثم نقصها حبتين. فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات. وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط، لأن القيراط أربع حبات،

---

١ الخليفة السفاح (عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس)

٢ مدينة الأنبار بالعراق هي مقر الخلافة العباسية أبان قيامها سنة ١٣٢هـ، وسكنها السفاح مدة خلافته، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥هـ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها.

كانت الدراهم كذلك. وحدثت الهاشمية[1] على المثقال البصرى، وكانت تقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة. فأقامت الهاشمية على المثاقيل، والعتق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور، و إلى سنة ثمان وخمسين ومائة.

فضرب المهدى[2] فيها سكة مدورة فيها نقط، ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكة تعرف، وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة فصار نقصانها قيراطاً غير ربع حبة.

فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد اليرمكى، كتب اسمه بمدينة السلام، وبالمحمدية من الرى[3]، على الدنانير والدراهم، وضرب دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال، كان يفرقها على الناس فى النيروز والمهرجان، وكتب عليها:

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفراً
يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسر أيسرا

---

١ الهاشمية نسبة إلى بنى هاشم، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين.
٢ الخليفة العباسي الثالث: أبو عبد الله محمد المهدي بن السفاح.
٣ سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا الكندى، وإلى الرى من بلاد الهيطل (أى بلاد ما رواه النهر)، فى عهد الخليفة الخامس هارون الرشيد.

وكان لبنى العباس دنانير الخريطة[1] وهى مائة دينار فيها مائتان، مكتوب على كل دينار "ضرب الحسنى الخريطة أمير المؤمنين". وهذه الدنانير هى التى ينعم منها أمير المؤمنين على المغنين ونحوهم. ومعنى (الحسنى) القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد، وعمره الحسن بن سهل[2]، وصير نقصان الدراهم قيراطاً غير حبة. واستمر الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة. وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها. وبطلت.

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى[3]، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع. صير السكة إلى السندى بن شاهق فضرب الدراهم على مقدار الدنانير، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم، فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب و الفضة . وفى شهر رجب سنة أحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة. ومازال الأمر فى ذلك كله عصراً يجوز فيه الدينار جواز المثاقيل.

---

١ المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية، وصاحب الخريطة هو صاحب بيت المال.

٢ وزير الخليفة المأمون.

٣ وزير الخليفة هارون الرشيد.

ثم ردت المثاقيل إلى وزنها، حتى كانت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد، فصير دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع[١]. فنقش فى السكة بأعلى السطور "ربى الله"، وبأسفلها "العباس بن الفضل". فلما قتل الأمين[٢]، واجتمع الناس على عبد الله المأمون[٣]، لم يجد احداً ينقش الدراهم، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم. وكان الناس فى أول الإسلام أنما يزنون بالشواهين، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة، سنة تسع وعشرين للهجرة، وضع فى الميزان لساناً، وهو أول من صنع لساناً للميزان.

ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات. ثم قام من بعده أبو اسحاق المعتصم[٤]، ثم الواثق[٥]، ثم المتوكل[٦]، إلى أن قتله الأتراك وشركوا بنى العباس فى الأمور. وتفننت الدولة فى الترف، وتقلص نور الهداية، وتبدلت أوضاع الشريعة و رسوم الدين.

---

١ حاجب هارون الرشيد وحاجب ابنه الخليفة الأمين من بعده.
٢ الخليفة العباسي السادس الأمين : محمد بن هارون الرشيد
٣ الخليفة العباسي السابع المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد
١ الخليفة العباسي الثامن المعتصم: محمد (الأصغر) بن هارون الرشيد
٥ الخليفة العباسي التاسع الواثق بالله: هارون بن محمد المعتصم.
٦ الخليفة العباسي العاشر المتوكل على الله: جعفر بن محمد المعتصم.

وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به، فكان من ذلك غش الدراهم. ويقال أن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفاً عبيد الله بن زياد[1]. حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة. ثم فشت فى الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف[2]، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها، ولم ينضبط حتى الآن أمرها. وأرجو أن يو فقنى الله على تفصيل ذلك.

* * *

الفصل الثالث

فصل فى أن معاملة مصر مازالت بالذهب فقط

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدها (المنسوب إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات) الذهب خاصة، كل سائر دولها

---

١ والي البصرة في عهد يزيد بن معاوية.

٥ كانت الدراهم أربعة أنواع، وهى: الجيدة ومعدنها فضة خالصة. والزيوف وهى الفضة المخلوطة، وكانت تقبل بقيمتها فى المعاملات التجارية فقط، ولا تقبلها الحكومة فى معاملاتها وجباياتها البتة. والمهرجة وهى التى لم تضرب بدار الضرب، وكانت غير مقبولة فى معاملات الأفراد والحكومات، والسوقة، وهى التى كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة، ولم تكن معتبرة من الدراهم الشرعية.

جاهلية واسلاماً. يشهد لذلك بالصحة أن مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر حديثه أنما هو الذهب، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله، فى ما أنا عازم عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر، منذ مصرت وعرفت أخبارها إلى هذا الزمن الحاضر[1]. وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرةﷺ. فقال: قال رسول الله ﷺ: "منعت العراق درهمها وقفيزها. ومنعت الشام مدها ودينارها، ومنعت مصر أردبها ودينارها". (أخرجه مسلم وأبو داود).

فذكر ﷺ كل بلد وما يختص به من كيل ونقد وأشار إلى أن نقد مصر الذهب.

وكان فى هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطابﷺ، فإنه لما افتتح العراق فى سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف، ففرض على أرض السواد على كل جريب[2] من الكرم عشرة دراهم، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم، وعلى

---

١ لم يضع المقريزى تاباً خاصاً بخراج مصر، إلا أن كتابه المواعظ والاعتبار يشمل مقالتين ضافيتين فى هذا الموضوع.

١ الجريب عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع، والقفيز عشر الجريب.

جريب البر أربعة دراهم، وعلى جريب البر درهمين، وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فارتضاه.

ولما فتحت مصر فى سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين دينارين، فجبيت أول عام عشر ألف ألف دينار. وقبل جبيت ستة عشر ألف ألف دينار. وضربت الجزية على كل علج[1] من علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير فى كل سنة، سوى خراج الأرض فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة، وفرض على كل علج منهم أربعين درهماً. فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم. وقيل مائة ألف ألف وستون ألف درهم.

ومازال خراج السواد دراهم. ولو لا خوف الأطالة لسردت الأخبار التى توضح أن معاملة مصر مازالت بالذهب فقط، وهو ما يقوم منه سفر ضخم، وفوق كل ذى علم عليم.

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأووانى. وقد يضرب منها الشئ للمعاملات التى يحتاج إليها فى اليوم لنفقات البيوت.

---

١ العلج: الرجل القوي الضخم من كفار العجم (لسان العرب) لابن منظور.

وأول ما رأيت للدراهم ذكراً بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله، أحد خلايف الفاطميين. قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحى[1]، عفا الله عنه فى تاريخه الكبير: "وفى شهر ربيع الأول، من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة، تزايد أمر الدراهم القطع والمزايدة[2]، فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار. ونزع السعر، اضطربت أمور الناس، فرفعت الدراهم وأنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جدد، ففرقت فى الصيارف. وقرئ سجل برفعها وإلا يتعامل بها، وانظر من فى يده شئ منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب. فاضطربت الناس، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار. ثم أشتهر فى كتب

---

١ المسبحى: من رجال إدارة الحاكم بأمر الله الفاطمي وهو كذلك من مؤرخين العهد الفاطمى، وقد توفى سنة ٤٢٠هـ/١٠٣٩م. ويقال أن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً، إلا أنه لم يعد لهذه الكتب وجود، ماعدا اقتباسات مبعثرة فى كتب المؤرخين كابن منجب، وابن ميسر، وابن خلكان، والمقريزى.

٢ الدراهم القطع (أو القطعة): كانت كمدلولها اللفظى دراهم غير كاملة، لذهاب جزء منها بسبب القطع. وكانت تلك الدراهم تقبل فى معاملات الأفراد حسب الوزن، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً، وتسميها الدراهم الغلة. أما الدراهم المزايدة فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة فى الحجم، وليس فى الوزن.

الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقودا بمصر، وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة. وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة ولاسكندرية، وتعرف بنقد مصر. وأدركت الاسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلا بها، ويسمونها الورق، واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافاً لم ينضبط إلى الآن".

وحقيقة الدراهم السود، النحاس فيه اليسير من الفضة، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى أيوب على مملكتى مصر والشام، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل. ففى ذى القعدة من سنة اثنتين وعشرين وستمائة أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة، وتقدم إلا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق، وهى التى يدعوها أهل مصر الورق. فهجر الناس الدراهم الورق، وتركوا التعامل بها، إذ الرعبية على دين راعيها.

وكانت الدراهم الكاملية- وهى التى أدركنا الناس يتعاملون بها- ثلثاها فضة والثلث نحاس، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس.

راجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة إليها، وصارت المبيعات الجليلة وتقوم بها، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال.، وبها تؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك، وكان الدرهم ثمانى عشرة خروبة، والخروبة ثلاث قمحات، والمثقال أربع وعشرين خروبة، والصنجة تتفاوت بمصر والشام، فتنقص كل مائة مثقال شامى مثقالاً ربعاً بمصر، وكذلك الدراهم.

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان إلى شئ سوى نقدى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات، لم يسم أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار فى ما عرف من أخبار الخليفة نقداً، لا ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين.

واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فى ما يجعلونه بازاء تلك المحقرات، فلم يزل بمصر والشام وعراقى العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم، وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم،

يجعلن بازاء هذه المحقرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً[1] لشراء ذلك. ولا يكاد يوجد من هذه الفلوس إلا النزر اليسير، مع أنها لم تقم أبداً فى هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط.

وكان سبب ضربها بمصر فى أيام الكامل الأيوبى- بعد أن لم تكن- أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى، تستفتيه: "أيحل شرب الماء أم لا؟"، فقال: "يا أمة الله! وما يمنع من شرب الماء؟"، فقالت: "أن السلطان ضرب هذه الدراهم، وأنى أشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم، فيرد السقاء على نصف درهم ورقاً، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم".

فأنكر أبو الطاهر ذلك، واجتمع بالسلطان وتكلم معه فى ذلك فأمر بضرب الفلوس.

ولقد كان ببغداد، التى أربت عمارتها على عامة الأمصار، يجعل بأزاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز. يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم بن أبى زيد إلى بعض أخوانه

---

١ لفظ الفلوس ومفردها فلس، هو لفظ يونانى معرب، ومعناه كيس النقود، ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدراهم الفارسى والدينار اللاتينى.

يخبره بأخبار البلاد التى سلكها وما هى عليه، وذلك عند سفره من مصر ونزوله ببغداد، فى سنة بضع وأربعمائة.

قال بعد صدر طويل:

"أما الخبز فيبرز عجينه على باب الدكان، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب، ثم يخبزونه فى تنانير قد أحميت بالدخان. ويبالغون فى تجفيف الرغفان، ويتعاملون به فى الأسواق، ويقيمونه مقام الدرهم فى الأنفاق، ويتنقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه. وجعلوا لذلك قانوناً يرجعون إليه: فيردون المثلوم[1] والمكرج[2]، كما يرد الدرهم الزائف والدينار المبهرج[3]، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات، ويدخلون به الحمامات، ويأخذه النباذ والخمار، ولا يرده البزاز ولا العطار. وللرغيف السميد على غيره صرف مقدر، وحساب عندهم معلوم محرر، ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفاً بقيراط[4]. وكتبت من خط حافظ المغرب محمد بن سعيد فى كتابه الذى سماه (جنا النحل

---

١ المثلوم: المكسور أحرفه مثل ثلم الإناء.

٢ المكرج: الذى فسد وعلته خضرة

٣ الدرهم المبهرج: الباطل والردئ

١ القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان.

وحيا المحل) ما نصه: فأخرج لى أحد هؤلاء التجار- يعنى تجاراً رآهم ببغداد لما رحل إليها- ورقة فيها خطوط بقلم الخطا[1]، وذكر أنها من ورق التوت فيها لين ونعمة، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان فى خان بالق[2] من بلاد الصين لخمسة درهم دفعها فيها، وأن ملكها يختم لهم هذه الأوراق، وينتفع بما يأخذ بدلاً عنها"[3].

وأخبرنى من لا أتهم أنه شاهد فى بعض مدن إقليم الصعيد أهلها يتعاملون فى محقرات المبيعات بالكودة، وتسمى بمصر الودع، كما يتعامل أهل مصر الآن بالفلوس. وأخبرنى ثقة أن

---

٢ الخطا بلاد المغول، وهى الجزء الغربى من بلاد الصين، وكانت عاصمتها جالق بالق.

٣ كانت خان بالق عاصمة الصين، وهى غير جالق بالق الواردة فى الحاشية السابقة.

٤ وصف ابن بطوطة فى كتاب رحلته المعروفة (تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) هذا الورق وصفاً دقيقاً، فقال: "وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم، وجميع ما يتحصل من ذلك يسبكونه قطعاً.. وأنما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد، كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان، وتسمى الخمس والعشرين قطعة منها بالشت وهى بمعنى الدينار عندنا. وإذا تمزقت تلك الكواغد فى يد أنسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جدداً ودفع تلك، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها، لأن الذين يستولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء، وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شئ لم يؤخذ منه، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما أراد".

ببعض بلاد الهند يشترى الكثير من المأكل بالعفص والبلح. وأدركت أنا الناس من أهل ثغر اسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز، ولشراء ما يراد منه، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمائة. وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولت ببعض الدجاج وبخال الدقيق، وبردئ مشاق الكتان، إلى آخر هذه الحوادث. كل هؤلاء أنما يتخذون ما تقدم ذكره لشراء الأمور الحقيرة فقط، ولم يجعل أحد منهم شيئاً من ذلك نقداً يخزن، ولا يشترى به شئ جليل البتة.

ولما ضربت الفلوس كما مر أيام الكامل تتابع الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الأيدي. وما زالت العامة تتعنت فيها لما يداخلها من القطع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها. فتقدم الولاة بصلاح ذلك. وكانت الفلوس أولاً تعد فى الدرهم الكاملى ثمانية وأربعين فلساً. ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس، يشترى بها ما يشترى بالفلوس، فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف.

وتمادى الأمر على ذلك إلى بعد الخمسين والستمائة من الهجرة، فسول بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة، وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه، وجعل كل فلس يزن مثقالاً، والدرهم يعد أربعة وعشرين فلساً. فثقل ذلك على الناس، و أنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة، لأنه صار ما يشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم. ثم توطنت نفوس الناس على ذلك، إذ هم أبناء العوائد. وكانت الفلوس مع ذلك لا يشترى بها شئ من الأمور الجليلة. وأنما هى لنفقات البيوت، و لاغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها.

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا، وأكثر لوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل[1] والحمايات، وضربت الفلوس، وتوقف الناس فيها لخفتها.

فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان. وأن يكون الفلس زنة درهم. ثم نودى على الرطل منها بدرهمين،

---

١ البراطيل مفردها برطيل وهي الرشوة المقدمة لأصحاب النفوذ.

وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً.

فلما كانت أيام الظاهر برقوق[1]، وتولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس، فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس، فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة، وراجت صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد. وقلت الدراهم لأمرين: أحدهما عدم ضربها البتة، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلاً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم فى دواعى الترف، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزى وجليل الشارة. ووجد مع ذلك الذهب بأيدى الناس، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد، لكثرة ما كان يخرجه الظاهر برقوق فى الأنعام على أمراء الدولة ورجالها، وفى نفقات الحروب والأسفار، فى الصلات زمن الغلاء.

---

٢ الملك الظاهر برقوق الجركسي تولى أمر الملك ٧٨٤ هـ وتوفي ٨٠١ هـ

فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس، وهو النقد الرايج الغالب، والثانى الذهب وهو أقل وجداناً من الفلوس، وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها.

وكان يعطى فى الدينار الذهب منها إلى ثلاثين درهماً. ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقة. وعظم رواج الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم لأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة. وبلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس، والفضة كل زنة. درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلساً. وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس، فدهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال، وأوجبت قلة الأوقات، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود. وأنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال أهل الإقليم.

﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٖ ١١﴾

* * *

الفصل الرابع

فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم
وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التى لا تنام، وركنه الذى لا يرام، أن الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة أقسام:

القسم الأول: أهل الدولة. والقسم الثانى أهل اليسار من التجار، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية. والقسم الثالث الباعة وهو متوسط الحال من التجار، ويقال لهما أصحاب البز، ويلحق بهم أصحاب المعايش، وهم السوقة. القسم الرابع أهل الفلح، وهم أهل الزراعات والحرث، سكان القرى والريف. القسم الخامس الفقراء، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم. والقسم السادس أرباب الصنائع والاجراء أصحاب المهن. والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

فأما القسم الأول، وهم أهل الدولة، فحالهم فى هذه المحن على ما يبدو لهم. ولمن لا تأمل عنده، ولا معرفة بأحوال الوجود له، أن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم، وهذا الظن ليس بصحيح، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل. وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحب وأختار، ويدخر بعد ذلك ما شاء الله، لأنها كانت دراهم، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها. والأن أنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس، هى قيمة ستمائة وستة وستين مثقالاً من الذهب، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه فى اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه، وفيما لابد له من كسوته وكسوة عياله، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها. ولولا تساوى العالم من الخاصة والعامة بمعرفة تفاوت ما بين سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبينا ذلك.

ولابد من الألماع بطرف منه إن شاء الله تعالى: فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم، ونصحوا أنفسهم، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الأطيان، ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاء، وسبب هذه المحن، بل هم خاسرون، وأن ذلك من تلبيس مباشريهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم، ولا يحيق المكر السيئ ألا بأهله.

وأما القسم الثانى، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف، فإن التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم فى بضاعته، فأنما يتعوض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من الذهب، ويحتاج إلى صرفها فى ما لا غنى له عنه مؤونته ومؤونة عياله، وكسوته وكسوة عياله، فهو لا تأمل لا تضح له أنه لما كان أولاً يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلاً، أنها تغنى عنه فى كلفته مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير. فالبائس لغباوته بزعم أنه أستفاد، وهو فى الحقيقة أنما خسر، ولسوف، عما قليل، ينكشفق له الغطاء، ويرى ماله قد أكلته النفقات، وأتلفه اختلاف النقود، فيعلم فساد ما كان يظن، وكذب ما كان يزعم، ومن يضلل الله فما له من هاد.

وأما القسم الثالث، وهم أصحاب البز[1] وأرباب المعايش، فأنهم فى هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح، فأن أحدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً، هو بعيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه من الكلف، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته، ويقنع كما قال الأول:

على أننى راض بأن أحمل الهوى واخلص منه لا على ولا ليا

وأما القسم الرابع، وهم أصحاب الفلاحة والحرث، فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين وتوالى المحن بقلة رى الأراضى. وفيم من أثرى، وهم الذين أرتوت أراضيهم فى سنى النحل فنالا من زراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة، على أنهم فيهم من عظمت ثورته، ونخمت نعمته، ونال ما أربى على مراده وزاد على ما أمله. والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون. وأما القسم الخامس، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم، ومن يلحق بهم من الشهود[2]، والكثير من أجناد الحلقة، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره.

---

١ البَزّ: القماش وبائعه البَزّاز

٢ الشهود جمع شاهد، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذى كان عمله أن يشهد بمتعلقات الديون المستخدم به نفياً واثباتاً.

فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت، لسوء ما حل بهم. فأن أحدهم إذا أنته مائة درهم مثلاً فإن ما يأخذ عنها فلوساً أو ثلثى مثقال ينفق ذلك ما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً من الفضة. فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة، وساءت أحوالهم. وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير.

وأما القسم السادس، فهم أرباب المهن والاجراء والحمالون والخدم والسواس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفاً كثيراً. إلا أنه لم يبق إلا القليل لموت أكثرهم، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء. ولله عاقبة الأمور.

وأما القسم السابع، فهم أهل الخصاصة والمسكنة، ففنى معظمهم جوعاً وبرداً، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل. لا يسأل عنا يفعل وهم يسألون.

* * *

الفصل الخامس

فصل فى ذكر نبذ من اسعار الزمن وايراد طرف من أخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الأبد، وآتاك فوز السرمد، أن الذى استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه فى النقد: الفلوس خاصة، ويجعلونها عوضاً عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات، ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور أموال التجارة، وعامة مجابى السلطان، ويصيرونها قيماً عن الأعمال جليلها وحقيرها، لا نقد لهم سواها ولا مال إلا إياها. على أن كل قنطار منها، وهو مائة رطل مصرية، بستمائة درهم نقداً، حساباً عن كل رطل، وهو زنة مائة وأربعة وأربعين درهماً وزناً، ستة دراهم نقداً، وعن كل درهم منها أوقيتان رنتهما أربعة وعشرون درهماً، بدعة أحدثوها وبلية ابتدأوها لا أصل لها فى ملة نبوية، ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية، ولا شبهة لمبتدعها فى الاقتداء بفعل أحد ممن غبر، ولا ائتناسة بقول واحد من البشر، سوى شئ

نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها، وتلاف الأموال وفساد زخرفها، ومصير الكافة إلى القلة، وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً.

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربوعها، كل مثقال منه إلى مائة وخمسين درهماً من الفلوس، وبلغ بثغر الاسكندرية كل مثقال إلى ثلاثمائة درهم فلوساً. وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوساً. وانتهى الأردب من القمح إلى أربعمائة وخمسين فلوساً غير الكلفة: وهى عن السمسرة عشرة دراهم، والحمولة سبعة دراهم، والغربلة ثلاثة دراهم، وأجرة الطحن ثلاثون درهماً، فذلك خمسون درهماً. ويتحصل عن الأردب قمحاً نفياً خمس وبيات فقط، وينقص منه سدسه غلتا، فإذا لا يتهيأ كل أردب إلا من حساب ستمائة درهم فلوسا. وبلغ كل أردب من الشعير والفول ما ينيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم، ومن الحمص خمسمائة درهم، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب (عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس)، والرطل الواحد من اللحم البقرى النئ بسبعة دراهم فلوساً، والرطل الواحد من

الضأن بخمسة عشر درهماً، والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم، كل طائر منها إلى عشرين درهماً فلوساً، والطائر الواحد من الأوز من مائتى درهم، كل طائر منها إلى خمسين درهماً فلوساً، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفى درهم فلوساً. وبيع الجمل بسبعة آلاف فلوساً، والقدح الواحد من لب اليقطين بمائة درهم وعشرين درهماً فلوساً، والقدح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوساً، وكل قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوساً، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتى درهم فلوساً، والبطيخة الواحدة فى أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً، وكل رطل من العنب فى أوانه بأربعة دراهم فلوساً. وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوساً، والسكر كل رطل إلى سبعين درهماً فلوساً، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهماً فلوساً، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوساً، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر ببضعة عشر درهماً فلوساً، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوساً، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً، والرطل الواحد من الكتان الذى لم يمشق بعشرين درهماً فلوساً.

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح إلى أربعين درهماً فلوساً، ومن الشعير ثلاثين درهماً، والرطل من الخبز عشرة دراهم، والرطل من لحم الضأن ستين درهماً فلوساً، والطائر المتوسط من الدجاج سبعة وخمسين درهماً فلوساً، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً.

وبلغ كل قدح من بذر الرجلة بالقاهرة إلى ستين درهماً فلوساً وسبعين، والرطل الواحد من الكمثرى إلى بضعة وخمسين درهماً، والقنطار من الشيرخشك[1] إلى ثلاثين ألف درهم فلوساً، والقنطار من الترنجبين[2] إلى خمسة عشر ألف درهم فلوساً، والزهرة الواحدة من النيلوفر[1] إلى درهم فلوساً، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوساً ونصف. وبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً، وبيع فى تركة ملوطتان[2]

---

١ الشيرخشك: نوع من المن أو البلسم، ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة فى تلك العصور.

٢ الترنجبين: كلمة فارسية تعنى العسل الرطب أو مادة تجمع كالمن.

٣ النيلوفر: لفظ أعجمى وهو ضرب من الرياحين، ينبت فى المياه الراكدة.

٤ الملوطة والجمع ملاليط وملوطات: كلمة يونانية الأصل، وقد تسربت إلى العربية عن طريق اللغة القبطية، وهى الجبة تليس فوق الفرجية، أو قميص واسع الأكمام، وكان من ملابس المماليك بمصر.

غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم وأربعين درهماً فلوساً. وبقية المبيعات بهذه النسبة. فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره، لو أفظع من هوله، فسدت به الأمور، واختلت به الأحوال، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال، ولكن الله يفعل ما يشاء.

* * *

الفصل السادس

فى ما يزيل عن العباد هذا الداء
ويقوم لمرضى الزمان مقام الدواء

وإذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التى حصلت منها هذه المحن، فبقى أن يتعرف من فتق الله ذهنه، وأزال غشاء بصره، كيف العمل فى إزالة ما بالناس من هذه البليات، لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل.

فتقول: اعلم أرشدك الله إلى صلاح نفسك، والهمك مراشد أبناء جنسك، أن النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة أنما هى الذهب والفضة فقط، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً. وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك، وهو تعاملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك، وهو تعاملهم فى أثمان مبيعاتهم و أعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير، وذلك يسير على من يسره الله له. وهو أن الفضة الخالصة- التى لم تضرب ولم تغش- سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن النحاس، ومكس للسلطان، وثمن حطب، وأجرة صناع ونحو ذلك- بحكم سعر هذا الوقت- إلى ربع دينار.

فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهماً معاملة ، عنها من الذهب كما مر آنفاً خمسة مثاقيل وربع مثقال، فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة. والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعاً والمسمى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهماً فلوساً، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ.

فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر فى ضرب الفضة المعاملة، فإنه يؤول أمر الناس أن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد، وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن. فأنه تبين كما ذكر أن المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة. ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهماً من الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل من الفلوس التى تعد فى كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً، تصرف فى محقرات المبيعات ونفقات البيوت، فيعظم النفع بها، وتنحط الأسعار، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أوان، وفى ذلك من صلاح الأمور واتساع الأحوال، ووفور النعم وزيادة الرفه، ما لاحد له، والله يعلم وأنتم لا تعلمون.

الفصل السابع

فى بيان محاسن هذا التدبير

العائد نفعه على الجم الغفير

اعلم، جملك الله بالمناقب، وصانك من شين المعايب، أن من ملكته العوائد، واسترقته المألوفات، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد، ولم يتراء إلى معرفة ما غاب عنه، ولا تصور سوى ما أحس، فأنه يقول: "لا فائدة فى اتعاب فكرك وأطالة كدك، وتضريب رأى نفسك، وتخطيك فعل غيرك، والحال بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء، من غير تغييير شئ من حالهما، بغير زيادة فى سعرهما ولا نقصان من البتة".

فتقول: صدق الله العظيم حيث قال:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

فأنه لا شك أن فى ما ذكرنا فائدتين جليلتين: أحداهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن فى أمور الأسعار وأحوال المبيعات.

والفائدة الثانية بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفلوس- اللذين هما النقد الرائج الآن- على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن.

ولعمرى لايجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين، ويجحد حق هاتين النعمتين العظيمتين، من له أقل حظ من تمييز، و أنزر نزر من شعور، ألا من قصد أن يخون عهد الله وأمانته فى ما استرعاه من أمور عباده باظهار الفساد وأهلاك العباد، و الله لا يهدى كيد الخائنين. فأقول وبالله استعين فهو المعين:

وما فاتنى نصركم باللسا ن إذا هو قد فاتنى باليد

اعلم، وفقك الله إلى الأصغاء إلى الحق، والهمك نصيحة الخلق، أنه قد تبين بما تقدم أن الحال فى فساد الأمور أنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار. فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ما كانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب خاصة، ورد قيم السلع، وعوض الأعمال كلها إلى الدينار، أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم، لكان فى ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار.

وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً، و صار من يأتيه مال من خراج أرض، أو أجرة عقار، أو معلوم سلطان، أو من وقف أو قيمة عمل، فأ نما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة، فيصرف ذلك فى ما عساه يحتاج إليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره، فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شئ من النقدين على ما تقرر غبنا البتة، لأن الأسعار حينئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة، ألا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين:

الأول فساد نظر من أسند إليه النظر فى ذلك، وجهله بسياسة الأمور، وهو الأكثر فى الغالب.

والثانى الجائحة التى أصابت ذلك الشئ حتى قل، كما حصل فى لحوم الأبقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة، وما حصل فى السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمان و ثمانمائة، وهذا يسير بالنسبة إلى الأول.

ومع ذلك فلو وجد من أوتى توفيقاَ وألهم رشداَ لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن، فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو غيره، أنما هو فلوس منسوبة إلى الأرطال كما تقدم. والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم، وخراج الأرضين أنما ينسب إلى الفلوس، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهماً من الفلوس، والفضة كل درهم منها بكذا و كذا درهماً من الفلوس، والثياب والسلع كلها، والخراج فى الإقليم كله، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهماً من الفلوس.

وبالضرورة يدرى كل ذى حس، وأن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة، أن المال أنما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضى، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال، أو من وجوه البر والصلات، وأنه لابد وأن يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الاغراض البشرية، أما على وجه الاقتصاد، أو فى سبيل السرف و التبذير. فإذا صار إلى أحد مبلغ ما من هذه الفلوس، وأنفقه فى سبيل من سبل أغراضه، فأنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه.

وبيان ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس، فأنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس، أو ذهباً بحسابه. فإن كان مثلاً أنما وردت إلى ديوان الوزارة، فإن الوزير، لما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية، يشترى بهذه الستين ألف درهم التى وزنها مائة قنطار من الفلوس، وعنها من الذهب بحسابه، ما زنته من اللحم ستة وستون قنطاراً و ثلث قنطار، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم. وقبل هذه المحن كان يشترى بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم، حساباً عن كل قنطار أربعين درهماً. وفرق عظيم. وغبن فاحش، ما بين الأول والثانى.

واعتبر ذلك فى سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها، وتنزل إلى أموال الأمراء، ثم إلى من دونهم من رؤساء الدولة، كالوزراء والقضاء وأعيان الكتّاب ومياسير التجار وغيرهم، فأنك تجد مثلاً الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم الفضة مثلاً ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين، ولتوابلها مثلاً درهمين، و يقضى

غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم. واليوم أنما تصير إليه العشرة فلوساً زنتها عشرون أوقية، فإذا أراد أن يشترى ثلاثة أرطال لحم فأنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً، ويصرف فى توابلها وما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم، فلا يتأتى له غداء ولده و عيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً. وأنى يستطيع من متحصله عشرة أن ينفق سبعة وثلاثين فى غداء واحد؟ سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء وأجرة مسكن و مؤونة دابة وكسوة، وغير ذلك مما يطول سرده ويكفى فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته.

فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر وتلاشى الأحوال بها، وذهاب الرفه، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور. ولو شاء ربك ما فعلوه.

فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى رد النقود على ما كانت عليه أولاً، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قيضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه و تفضل عنه. فإن الغذاء الذى قلنا أن قيمته الآن سبعة و ثلاثون درهماً من الفلوس، يدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من

الفضة المعاملة، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس، التى رنتها عشرة أواق. فأذن ليس بالناس غلاء، أنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة، جزاء بما كسبت أيديهم وليذيقهم بعض الذى عملوا، ولعلهم يرجعون.

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع عن قبله، وهداه إلى أغاثة العباد وعمارة البلاد. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * *

قال المؤلف رحمه الله تعالى: تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة. والله يهدى من يشاء، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبى بعده.

الفهرس

مقدمة ٧
مقدمة حكيمة تشمل قاعدة كلية ١٠
الفصل الأول ١٣
الفصل الثاني ٥٣
الفصل الثالث ٨٠
الفصل الرابع ٩٢
الفصل الخامس ٩٧
الفصل السادس ١٠٢
الفصل السابع ١٠٤

دار إضافة
للنشر والتوزيع

الإسكندرية

ج . م . ع

www.Idafabooks.com